

عبد المجيد السخيري*

مراجعة كتاب

الصين – عالم والإنسان الجديد

اليوتوبيا والواقع

المؤلف: أحمد الحارثي.

العنوان الأصلي: *La Chine-monde et Le Nouvel Homme*

الناشر: نوافذ للنشر، الرباط، المغرب.

تاريخ النشر: ٢٠١٢.

عدد الصفحات: ٢٢٥ صفحة.

* كاتب ناقد وباحث مغربي في الفلسفة والعلوم السياسية والجماليات.

أقوى وأمكن من الحضارة الغربية في ما يتعلق باستخدام العلوم، وبخاصة التطبيقية والتقنية منها، قبل أن تتخلف عنها بسبب العجز عن مواكبة نتائج الثورات العلمية الحديثة التي تفجرت بالغرب الأوروبي؛ نتيجة المناخ السياسي الداخلي الذي عطل حريات البحث العلمي والفكري، وكرس الجمود العقلي والتفوق في الماضي.

وقد كان للصدمة الناتجة من الغزو الغربي للصين بداية من القرن الثامن عشر وقع كبير في نفوس قيادات الأمة الصينية وعقولها، المنقسمة والمتناحرة داخليًا، ما دفعهم إلى الاستنتاج بأن تخلف البلد وتعطل مسيرته الحضارية هو نتيجة مركبة لتخلف البنى والهياكل الاجتماعية والتنظيمية وتصلب الثقافة التقليدية وتحجرها. وقد عمل هؤلاء بداية من ثورة ١٩١١ مرورًا بحركة ٤ أيار/ مايو ١٩١٩ والثورة الشيوعية الكبرى وليس انتهاء بإصلاحات ١٩٧٨، على تقليص أظافر التقليد المنغلق والمتصلب، وأساسه الثقافي المتمثل في الكونفوشيوسية، وعلى فسخ المجال أمام القوى التحررية للشروع في تنفيذ برنامج تحديث واسع للمجتمع الصيني على مدى طويل رشح البلد لتبوء مكانته بين قوى عظمى، وإعادة التألق والإشعاع الحضاريين له.

”

كان للصدمة الناتجة من الغزو الغربي للصين بداية من القرن الثامن عشر وقع كبير في نفوس قيادات الأمة الصينية وعقولها، المنقسمة والمتناحرة داخليًا

”

وفي العقود الثلاثة الماضية، عززت الصين مكانتها في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مرتكزة على أداء اقتصاد رأسمالي يعتمد على التجارة الخارجية، وأجبرت على اتباع سياسة خارجية فعالة لضمان الحصول على الطاقة والمواد الخام الأخرى، وكذلك حماية وجودها في الأسواق لتصريف بضائعها المصنعة. ومن ثم، أصبحت الصين أكبر شريك تجاري في المنطقة، وأكبر مستورد للنفط منها، وبخاصة مع انخفاض واردات الولايات المتحدة من المنطقة بنسبة ٥٠ في المئة. كما أصبحت أكبر مستثمر أجنبي في كل من إيران والعراق، خاصة صناعة الأسلحة الإيرانية. فمصنع الصواريخ في إيران، بوصفه أحد أكبر المصانع من نوعه في العالم، أنشأته الصين؛ فضلاً عن مشاركتها في مشاريع كبرى للهندسة المدنية في عشرات الدول، بما في ذلك السعودية والجزائر، وتعزيز وجود البحرية الصينية في المياه الدولية

يعد صعود الصين على المسرح الدولي بوصفها قوةً عظمى وفعالاً كبيراً في السياسة الدولية، بعد انعزالٍ دام عقوداً طويلةً، أمراً لافتاً ومثيراً ويستحق الدراسة والبحث من دون شك. فلا يمر يوم من دون أن تتصدّر أخبار هذا البلد العريق بتاريخه الحضاري النشرات الدولية الإخبارية، وبخاصة في السنوات الأخيرة. فقد بات للصين حضور وازن في العلاقات الدولية، ليس بفضل فاعليتها الاقتصادية المتزايدة في الاقتصاد الدولي واختراقها للأسواق العالمية فحسب، وإنما أيضاً باضطلاعها بأدوار سياسية ودبلوماسية غير مألوفة في تحركاتها على مستوى الأزمات الإقليمية.

وقد لفت هذا الصعود انتباه شعوب الشرق الأوسط بخاصة، مع دخول الصين على خط الأزمة السورية إلى جانب روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي وذات التقاليد العريقة في التدخل في الأزمات الدولية والتموقع في تناقضاتها وتحالفاتها المحلية. غير أن حضور الصين المتزايد شغل اهتمامات الناس جميعاً حتى العاديين منهم، وبخاصة في بعض البلدان التي تشكلت فيها صورة سلبية "للوّحش" الصيني الذي يتلغ أرزاق صغار التجار من خلال إغراق الأسواق بالبضائع الرخيصة والمزورة، كما يحدث لأمثالهم في البلدان الرأسمالية المتقدمة. وقد أدى الإعلام دور المحرّض على كراهية الصينيين عبر تصويرهم على أنهم "مافيات" تحترف سرقة منتجات الآخرين، وتقوم بتزويرها وبيعها بأبخس الأثمان، مع ما ينطوي عليه ذلك من تهديد للصحة العامة واستقرار فئات اجتماعية تضررت كثيراً من المنافسة الصينية غير العادلة وغير المشروعة.

صعود اقتصادي ورهانات الدور الدولي

لا شك في أن الصين حققت في السنوات الأخيرة حضوراً لافتاً في السياسة الدولية بفضل تمكّنها من تحسين أدائها الاقتصادي والإستراتيجي. وقد جاء كل ذلك بفضل الانعطفات التاريخية الكبرى التي شهدتها هذا البلد العظيم ابتداءً من الربع الأخير من القرن العشرين؛ وتجلت في عملية تحديثٍ مطّردٍ للبنى الاقتصادية والثقافية والعلمية، وأثمرت في النهاية عن ارتفاع في مستوى الروح المعنوية للشعب العامل، على الرغم مما شكلته إصلاحات عام ١٩٧٨ من ارتدادٍ عن غط الاقتصاد الاشتراكي المخطط، وبداية ظهور رأسمالية جديدة بملامح صينية عجيبة. وليس غريباً أن تعرف الصين مثل هذا التحول المذهل في الأداء الاقتصادي؛ فهي وريثة حضارة عريقة كانت لقرون من الزمن

الأطر السائدة في الغرب المهيمن، ونظرته المريبة في أغلب الأحيان لبلد مختلف عنه على نحو لافت.

هذا الكتاب الذي سنعرض بعض أفكاره وأطروحاته في هذه الورقة، يعتبر من الأعمال النادرة والقليلة جدًا كمًّا وكيفًا، والتي تجعل من الصين موضوع تفكيرٍ وتأملٍ واستشكالٍ لتاريخها وفاعليتها الاقتصادية في عالمنا المعاصر. وهو ثمرة جهدٍ فرديٍ لباحثٍ تابعٍ عن كثبٍ تطور التجربة الصينية المعاصرة وانشغل بخصوصيتها ليس انطلاقًا من مواد البحث العلمي وأدواته فحسب، وإنما أيضًا بهواجس الملاحظ التاريخي والمنشغل بأسئلة التحرر السياسي. يشتمل الكتاب على ٢٤٦ صفحة، ويتوزع على قسمين وستة فصول، إضافة إلى مقدمة وملحق بيليوغرافي.

الصين والمسيرة الطويلة إلى الأمم: منعطفات وإصلاحات وإنجازات

أخطأت الصين موعدها مع التاريخ مرات عديدة حين كانت على مرمى حجر من أن تصبح قوة دولية تفرض نفسها وسيطرتها على العالم. ففي مطلع القرن الخامس عشر كانت هذه الإمبراطورية الشرقية تمتلك أكبر أسطول بحري في التاريخ، ما كان يسمح لها بالترقب على عرش العالم. بل إن حملاتها البحرية كانت ترشحها لاكتشاف العالم الجديد قبل أن يفعل ذلك الغرب، والذي كان لا يزال يتلمس طريقه إلى عصر الحداثة وسط ظلام وتأخر خيم على بلدانه قرونًا عديدة. لكن الصين فوتت على نفسها هذا الخيار، مع أنها امتلكت في العهد الإمبراطوري لسلالة "مينغ" أكبر سلاح بحري في الكون من حيث الحجم والهالة والفخامة، وهو لا يزال يثير إعجاب المؤرخين وعلماء الآثار إلى اليوم. فالحملات والكشوفات البحرية للصين، خصوصًا التي غطت بحارًا ومحيطات وجزرًا بعيدة على تخوم القارتين الآسيوية والأفريقية والخليج والبحر الأحمر والقطب الجنوبي وسواحل أستراليا، وبعضها تحقق في عهد الإمبراطور "يونغل"، لم تكن بغرض البحث عن الخيرات المادية والهيمنة الجيوسياسية، بقدر استعراض عظمة البلد وهيبته وانتزاع الاعتراف بذلك. ويذكر المؤلف في هذا الباب أن أهم الرحلات والحملات البحرية التي تمت ما بين الفترة ١٤٠٥ و١٤٣٣، قادها الأميرال "زينغ هي"، والذي تقول مصادر إنه مسلم، وربما يكون هو أول من اكتشف أميركا قبل كريستوفر

لمنطقة الخليج والبحر الأحمر وخليج عدن، ووجودها ضمن قوات الأمم المتحدة في لبنان، وإقامة علاقات وثيقة مع القوات المسلحة في عدد من البلدان الشرق الأوسطية وبيع الأسلحة لها. وسنقف عند أرقام دالة في هذا الباب في فقرة لاحقة.

غير أن ما يستشعره الكثير من المهتمين والخبراء هو أن هذا الحضور، مع أهميته وتطوره الملحوظ، فإنه لا يحسم القول بالدور القيادي للصين في المنطقة؛ إذ من السابق لأوانه الحكم على هذا الدور في ظل انتهاج الصين الحذر في سياستها الخارجية بسبب ثقافة نخبتها الحاكمة المتوجسة من الخارج كمصدر للخطر، وعدم حاجتها الماسة للتجارة الخارجية واعتمادها على اقتصاد قاري يمكنها من إنتاج كل شيء. إذ يلاحظ أن الصين تنتهج سياسة تحاول التقليل من الاعتماد على المصادر الخارجية للطاقة والمواد الأولية، وتتجنب التورط في النزاعات والصراعات خارج مجالها القومي، وتتوخى الكثير من المرونة في التموقع في بعض الملفات الحساسة، مثل الملف الإيراني، معتمدة على توجيه حلفائها وأصدقائها، أكثر من اللجوء إلى "التحرش" والاستفزاز والوقوف المتصلب إلى جانب الحلفاء.

الصين - عالم والإنسان الجديد

عكس الحضور المتصاعد للصين في المسرح الدولي أيضًا اهتمام مراكز البحوث بدراسة هذا البلد تاريخًا وحضارة وثقافة واقتصادًا؛ ما أتاح أمام المهتمين وأصحاب القرار كمًّا هائلًا من الأعمال والدراسات لتكوين صورة أولية وأساسية عن طبيعة التكوين التاريخي للصين، وأسباب صعودها القوي وخصوصية نظامها الاجتماعي والديمقراطي، وغيرها من المعطيات الضرورية لفهم إستراتيجي لهذا الحضور. غير أن هذا يبقى صحيحًا بالنسبة إلى الغرب أكثر من العرب والأفارقة؛ فالتفكير في الصين ليس بالأمر الهين ولم يكن كذلك يومًا، وبهذا يقول الباحث والمؤلف المغربي أحمد الحارثي، صاحب كتاب **الصين - عالم والإنسان الجديد**؛ بأن ذلك يتطلب جهدًا علميًا كبيرًا ومغامرةً استشكالية قد تكون متعبة، غير أنها، بالنسبة إلى العرب والأفارقة على وجه الخصوص، أضحت ضرورية لولوج مناطق بحث كانت حتى وقت قريب من احتكار الغربيين، واستثمار مزايا هذا النوع من البحث العلمي للتمكّن من مسالك الذكاء الإستراتيجي والخروج بالعقل العربي والأفريقي من المحلية ونزعة الانغلاق على الذات، والانفتاح على دروب الوعي العالمي وإعادة التفكير في العالم خارج

الشعبية، باستثناء الجزء الذي هرب إليه تشانغ كاي-تشيك ليعلن منه جمهورية الصين الجديدة (التايوان).

وها هي الصين الشعبية المتوجة أخيراً بعد قيام الجمهورية الجديدة كقوة دولية صاعدة تستعيد ماضيها المجيد بوصفها وريثة إحدى أعرق الحضارات وأكثرها تقدماً في العالم. ولكن هذه المرة بوصفها أمة موحدة أيضاً مرشحة لأداء دور تكميلي يجمع بين مكاسب الحضارة الغربية وما تزرع به حضارات الشرق من مؤهلات وطاقات (ص ١١٦). فهل هي مصادفة أن تكون الصين الأكثر تأهيلاً من بين قوى الشرق وحضاراته لتولي مهمات حلّ تناقضات عالمنا المعاصر والاستجابة لتطلعات الإنسانية نحو غدٍ أفضل، أم أنّ الأمر لا يعدو أن يكون تحصيل مميزات ذاتية تفوّقت بها الصين على بقية الحضارات المجاورة في الشرق القديم؛ الأقصى منه والأدنى؟

تذهب إجابات المؤرخين والخبراء، كما مؤلف الكتاب، إلى اعتبار مكانة الصين اليوم في العالم، وما يبشر به صعودها المتواصل، كقوة جيوسياسية واقتصادية كاسحة، من آمال في إعادة بناء صرح حضارة عالمية جديدة وبديلة من العولمة الطاغية و"المتأمركة"، هو بالفعل نتاج مميزات ينفرد بها هذا البلد العظيم على أكثر من صعيد، فضلاً عن ذكاء قيادته السياسية وتمتعها بحس إستراتيجي رفيع، وقوة ارتباط جالياته في العالم بالوطن الأم. وفي ما يلي بعض المزايا والخصائص التي تمتاز بها الصين وتفسّر جزءاً من مسيرتها الطويلة نحو التقدم والتألق الحضاريين.

١. البنية الديمغرافية والموارد الطبيعية

يرصد آخر إحصاء عام لسنة ٢٠١٠ عدد سكان الصين بنحو ١,٣٣٥ مليار نسمة، مع استثناء الجهات الإدارية الخاصة مثل هونغ كونغ وماكاو وإقليم تايوان؛ إذ بلغ عدد السكان الحضر ٦٦٢ مليون نسمة بنسبة ٤٦,٥٩ في المئة وعدد القرويين ٧١٣ مليوناً بنسبة ٥٣,٤١ في المئة، فيما يبلغ عدد الأشخاص البالغين ٦٥ سنة فما فوق نحو ١١٣ مليوناً بنسبة ٨,٥ في المئة، وذلك حسب المكتب الوطني للإحصاء الصيني. ويمثل سكان الصين خمس سكان الأرض بمعدل تزايد سنوي يبلغ ٠,٥٦ في المئة مقابل ١,١٩ في المئة في العقد السابق؛ فيما يظل أغلب السكان شباباً على الرغم من بروز علامات الشيخوخة مع ارتفاع نسبة متجاوزي سن ٦٠ سنة إلى ١٣,٢٦ في المئة، بعدما كانت في حدود ٣,١٠ في المئة قبل عشر سنوات، أي بنسبة زيادة بلغت ٢٨,٣٦ في المئة. أما مستوى التمدّن فقد عرف تسارعاً ملحوظاً، إذ قارب نسبة ٥٠ في المئة (٤٩,٧ في المئة)؛ أي بنسبة تزايد بلغت ٣٧,٧

كولومبوس. وقد كشفت جميعها، مع ما صاحبها من مغامرات واستطلاعات ضخمة ومبهررة، عن قوة البحرية الصينية والتفوق الكاسح للصينيين في مجال الملاحة وعلومها وصناعة السفن. وبسبب ابتعادها عن مشاغل الهيمنة السياسية والإستراتيجية وتقوية نفوذها الاقتصادي، لم تتردد الصين أثناء تألق ملاحتها في اتخاذ قرار غريب بتوقيف حملاتها البحرية، ما وضع حدّاً لسياسة الانفتاح الخارجي للبلد وانغماسه من جديد في انعزاله التقليدية، بل وتدمير أسطولها البحري والتخلي عن صناعة السفن. ومن سخريّة الأقدار أنّ ما صنعه الصينيون من أدوات الملاحة المتطورة ووسائلها سيكون من نصيب الغرب الغازي الذي لن يتردد في استعمالها لغزو الصين وإخضاعها لسيطرته بموجب معاهدات ظالمة أو حروب طاحنة، لتفقد بعدها سيادتها وكرامتها، التي حرصت على إبرازها أمام العالم طوال سنوات المجد البحري.

كان على الصينيين أن ينتظروا قروناً بعدها ليستعيدوا مرة أخرى الشعور بعظمة أمّتهم وكبرياتها، خاصة لما بلغت الإهانة حدّاً لا يطاق في العصر الحديث إثر الاحتلال الياباني لأراضي الصين، وبعد سلسلة من الحروب والثورات الداخلية التي أعقبت أفول عهد آخر سلالة حاكمة (كينغ)، وخلفت آثاراً مدمرة على المجتمع والاقتصاد. وكانت ثورة ١٩١١ بقيادة سان ييت-سين قد مثلت طفرة نوعية في التاريخ الحديث للصين، بنجاحها في إرساء نظام جمهوري على أنقاض النظام الإقطاعي المنهار، وما تلاها من أحداث ثورية ومواجهات عنيفة من أجل السلطة بين أمراء الحرب، أفسحت المجال لبروز تجارب ثورية جديدة، خاصة بعد الحرب العالمية الأولى التي وضعت البلاد في موقف كارثي استشعرته نخب المثقفين والبرجوازية الحضرية في وقت مبكر، ليكون بذلك بداية مسلسل طويل من الصراعات السياسية والأيدولوجية والعسكرية الدامية بين أجنحة الحركة التحررية، توجت بداية حرب أهلية استمرت إلى غاية غزو شمال الصين ومنشوريا من قبل القوات اليابانية عام ١٩٣١. على أن ذلك لم يحدّ من الصراعات الداخلية، خاصة بين الجناح الشيوعي المتنامي بسرعة كبيرة، وورثة الكومينتانغ، إلى أن بدأت الحرب الصينية - اليابانية الثانية (١٩٣٧-١٩٤٥)؛ إذ أعيد بناء الجبهة الوطنية لتحالف الجناحين المتحاربين لمواجهة العدو الموحد. غير أنّ الجبهة سرعان من انفطرت من جديد إثر هزيمة العدو المشترك (اليابان) مع نهاية الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥، لتبدأ حرب أهلية جديدة انتهت هذه المرة بنصر مكين وحاسم للشيوعيين الذين أمكنهم أخيراً السيطرة والتحكم في مجموع التراب الوطني للبلد الشاسع عام ١٩٤٩ بإعلان قيام جمهورية الصين

البنى التحتية والتجهيزات الأساسية والشبكة الاتصالية المتنوعة الخدمات، وتطوير أنظمة التعليم والتربية والتكوين العصريين. وتعد الأرقام في هذا الباب غنية عن كل تعليق لمن أراد التأمل والمقارنة (انظر الصفحات ١٢٢-١٢٧ في الكتاب).

٢. النظام السياسي من الثورة إلى الإصلاح

على مستوى المؤسسات السياسية التي ما فتئت تثير الجدل والخلاف بين أنصار التجربة الصينية الحديثة وأعدائها في الداخل والخارج، يسجل الباحث أنَّ نظام الدولة الحالي في الصين، وريث آلاف السنين من عمر النظام الإمبراطوري، يعد ثمرة الاصطدام مع الغرب الغازي ابتداءً من القرن التاسع عشر وانتشار الأفكار الثورية التي هزت أركان العهد القديم، وحملت الصين إلى عهد جديد لا يخلو من سمات خصوصية شديدة الصلة بالتركيبة التاريخية والنفسية والثقافية للإنسان الصيني، مع نجاح الثورة الشيوعية وقيام جمهورية الصين الشعبية. فبعد وفاة ماو تسي تونغ عام ١٩٧٦، وضع شو إن لاي اللبنة الأولى لما عرف بالإصلاحات الكبرى التي وضعت الصين على سكة عهد جديد من التطور السياسي والاقتصادي الشامل، والتي تولى قيادتها وتنفيذها دينغ هيساوبينغ. تبلورت في هذه المرحلة سياسة بناء "اشتراكية ذات خصوصية صينية"، عمادها التجديد والتفتح والتقدم الاقتصادي ونهج دبلوماسي جديد يركز على مناهضة الهيمنة وحماية السلم الدولي، فيما فرض إيقاع نمو الإصلاحات وتقدمها في المجال الاقتصادي (مع إصدار قانون الشركات المختلطة الذي يسمح لرأس المال الأجنبي بالمساهمة في حدود ٤٩ في المئة والتحرير على الاغتناء وسنَّ سياسة تصديرية ابتداءً من عام ١٩٨٤ وإحداث المناطق الاقتصادية الخاصة واعتماد سياسة بلد واحد بنظامين)، الانتقال إلى الموجة الثانية من الإصلاحات بدءاً من عام ١٩٩٢ في الاتجاه نفسه، والظهور الرسمي لمفهوم "اقتصاد السوق الاشتراكي". وقد اعتمد نجاح هذه الإصلاحات على الدراسة الدقيقة واتباع خطة إستراتيجية شاملة تقوم على الواقعية والحذر والفاعلية والتدرج في التطبيق، ما مكّن الصين من بلوغ الأهداف المركزية المخطط لها قبل انتهاء الأجل المحددة من دون تغيير في الوسائل المعتمدة. ففي وقت وجيز، استطاعت الصين تحقيق طفرة كبيرة في تاريخها وانتقال هادئ ومتحكم فيه، ساعد على فرز نموذج من التنمية يجمع بين مزايا الاقتصاد المركزي المخطط ومردودية السوق. فرض هذا التحول بالضرورة البحث له عن تكييفات مؤسسية وسياسية وأيديولوجية. فعلى الرغم من استمرار الحزب الشيوعي وحيداً في الحكم بالمرجعية التاريخية نفسها التي تأسس عليها والمنصوص عليها في أدبياته

مقارنة مع عام ٢٠٠٠، عندما لم يتجاوز المعدل نسبة ٣٧,٦٧ في المئة. وقد تم التحكّم في التزايد الديمغرافي بشكل ملحوظ مع اعتماد التوجيهات الإصلاحية لـ "دينغ هيساوبينغ"، وسنَّ سياسة الطفل الواحد وإخضاع التخطيط العائلي لمقتضيات التنمية الاقتصادية بتناغم مع التحديثات الأربعة. وهو الذي شكل منعطفاً في هذا الاتجاه ابتداءً من عام ١٩٨٠.

أما نسبة السكان النشيطين فقد تجاوزت ٧٩٨ مليون نسمة بنهاية عام ٢٠٠٩ حسب الإحصائيات الرسمية، مع استثناء الجهات الإدارية المشار إليها سابقاً، مسجلة بذلك نسبة زيادة ٢,٥ في المئة تقريباً مقارنة مع عام ٢٠٠٥. وقد بلغ العدد الإجمالي للعمال ٧٨٠ مليوناً، يعيش ٤٠ في المئة منهم في المدن، فيما تدور نسبة البطالة في حدود ٤ في المئة. وتظل الوحدات الإنتاجية المملوكة للدولة والجماعات الأكثر تشغيلاً لليد العاملة، بينما المقاولات الخاصة في نمو متزايد بحيث بلغ عدد المدمجين فيها ٨٦ مليون شخص مع إضافة ٦٦ مليون فرد يعملون لحسابهم الخاص، بما مجموعه ١٥٢ مليون عامل، مقابل ٢٢٨ مليوناً تستوعبها المؤسسات والوحدات في الدولة والملكيّات الجماعية والتعاونيات، فيما يتوزع الباقي على الشركات الأجنبية والمجموعات القابضة والشركات الكبرى والمشاريع المختلطة.

ولا يعود الفضل في ما حققته الصين - حسب المؤلف - إلى اتساع مواردها البشرية فحسب، وإنما أيضاً إلى جودتها وفعاليتها، بفضل تطوير منظومة التعليم والقضاء التام على الأمية وتعميم التمدن الإلزامي، إذ استفاد السكان النشيطون الجدد من مدة تعليم بلغت ١٢,٤ عاماً في المتوسط، في حين أنَّ معدل حائزي الشهادات الجامعية ارتفع بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٩ من ١١٠ إلى ٥٦٨ مليوناً. ومع نهاية عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الأشخاص الأكثر تأهيلاً وكفاءة ١١٤ مليوناً؛ ما يشكل قاعدة نخبة عالية التكوين ورفيعة المستوى وقادرة على استثمار قدراتها ومؤهلاتها وكفاءاتها في مختلف الحقول والنشاطات وفضاءات اتخاذ القرار ذات الطابع الإستراتيجي. ويضاف إلى ذلك عوامل أخرى، مثل ارتفاع مستوى الدخل والتغطية الصحية والحماية الاجتماعية وتوزيع الثروات. وعلى الرغم من بروز التفاوتات الاجتماعية وتفاقمها، فإنَّ نسبة نمو الدخل لم تتراجع؛ إذ يبلغ المعدل السنوي ما بين ٧ و ١٠ في المئة على التوالي في الوسطين الحضري والقروي.

وقد أدت الموارد الطبيعية الضخمة والمتنوعة التي تتوافر عليها الصين دوراً لا يستهان به في ما وصلت إليه من تقدم ونمو، بفضل مساحة البلاد الشاسعة، فضلاً عن التطور المذهل الذي تحقّق على مستوى

٢٠٠٨، وبريطانيا ٢٤٨١ مليار دولار. والمثير أيضاً أنّ حصة الصين في الاقتصاد العالمي قفزت من ١,٨ في المئة عام ١٩٧٨ لتستقر عند حدود ١٠ في المئة حالياً، وتضاعدت نسبة مساهمتها في النمو الاقتصادي العالمي من ١١,٨ في المئة خلال تنفيذ المخطط الرباعي (١٩٨٥/١٩٨٩) إلى ٢٣,١ في المئة خلال المخطط الرباعي الموالي، لتتجاوز في وقتنا الحاضر نسبة الثلث، أي بما يتعدى المساهمة المتراكمة للولايات المتحدة واليابان وأوروبا مجتمعة.

وعلى صعيد التجارة الدولية، تحتل الصين مكانة مهمة، إذ إنّ نسبة التدفقات العالمية لتبادل السلع تزايدت بشكل ملموس من ٠,٨ في المئة عام ١٩٧٨ إلى نحو ٩ في المئة عام ٢٠٠٨.

وعلى امتداد ثلاثين عاماً ارتفع حجم التجارة الخارجية من ٢٠,٦٤ مليار دولار إلى ٢٥٦٣,٢٦ مليار دولار، بما يوازي معدل زيادة يقدر بـ ١٢٤ ضعفاً، أو بنسبة زيادة متوسطة سنوياً تبلغ نحو ٤١١ في المئة. بينما بلغت الصادرات عام ٢٠٠٨ نحو ١٤٣٠,٧٠ مليار دولار، والواردات ١١٣٢,٥٦ مليار دولار، والميزان التجاري ٢٩٨,١٤ مليار دولار.

تميز عام ٢٠٠٩ بانكماش غير مسبوق للتجارة الدولية منذ الحرب العالمية الثانية، ما أتاح للصين ظروفًا مناسبة لتتحول إلى الأمة التجارية الأولى في العالم، بعدما أخذت مكان ألمانيا، وأضحت أول مصدر في العالم وثاني مستورد. وفي هذا المجال، بلغ الحجم الإجمالي للتبادلات الخارجية للبضائع ما مجموعه ٢٢٠٧,٥٤ مليار دولار، بما في ذلك ١٢٠١,٦١ مليار دولار بالنسبة إلى الصادرات و ١٠٠٥,٩٢ للواردات، وبفائض ١٩٥,٥٩ مليار دولار. وفي السنة الموالية، وعلى الرغم من التوقعات المتشائمة، حققت التجارة الخارجية للصين مبلغ ٢٩٧٠ مليار دولار، مسجلة بذلك ارتفاعاً مهماً بلغ نسبة ٣٤,٧ في المئة.

وقد أدت الجالية الصينية في الخارج دوراً مهماً في تطوّر الصين الحديث، بفضل السلطة والنفوذ اللذين توافرا لديها على المستوى الاقتصادي. فهي تمسك مثلاً بـ ٧٥ في المئة من الناتج الداخلي الإجمالي لسنغافورة، و ٦٠ إلى ٧٠ في المئة لأندونيسيا وتايلاند وماليزيا، و ٧٥ في المئة من الاستثمارات الخارجية في الصين، و ٧٠ في المئة من رقم المعاملات العائد لـ ٢٥٠ من أكبر الشركات في الفلبين. وقدّر ما يوجد تحت تصرف هذه الدياسبورا من السيولة بنحو ٢٠٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠، فضلاً عن حجم التحويلات المالية نحو الصين التي بلغت عام ٢٠٠٩ نحو ٤٩ مليار دولار من مجموع التحويلات في العالم البالغة

ووثائقه الرسمية، فإنّ واقع الحال يشير إلى ابتعاد الحزب عن مكاتب الدولة، باستثناء الجهاز الحكومي، وتراجع ظاهرة الزعامة والقائد الواحد، وإعلان الحزب رغبته في تأسيس جبهة سياسية عريضة ومفتوحة على القوى الديمقراطية.

٣. المنجزات

كانت ثمرة الإصلاحات الكبرى مبهرة بجميع المعاني؛ فمستوى الناتج الداخلي العام ارتفع منذ عام ١٩٧٨ بمعدل الضعف بعد عقد من الزمان، وثلاث مرات بعد العقد الثاني، فيما تضاعف بسبع مرات خلال عشرين سنة. لقد بلغ عام ١٩٧٨ نحو ١٤٧,٣ مليار دولار، في حين قفز إلى ٣٠٧,٢ مليار دولار عام ١٩٨٨، وبلغ عام ١٩٩٨ نحو ١٠١٩,٥ مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت ١٠٨,٥ و ٢٣١,٨ في المئة على التوالي. وفي السنوات نفسها، قفزت نسبة الادخار العائلي الإجمالي من ٥٥ مليار دولار إلى ١١٣ مليار دولار، ثم إلى ٤٢٢ مليار دولار، مسجلة نسبة زيادة ١٠٥,٤٥ و ٢٧٣,٤٥ في المئة على التوالي. بينما ارتفع معدل الاستثمار من ٤٤ مليار دولار إلى ٩٧ مليار دولار ثم إلى ٣٤٥ ملياراً، أي بنسبة زيادة متتالية من ١٢٠,٤٥ إلى ٢٥٥,٦٧ في المئة.

”

كانت ثمرة الإصلاحات الكبرى مبهرة بجميع المعاني؛ فمستوى الناتج الداخلي العام ارتفع منذ عام ١٩٧٨ بمعدل الضعف بعد عقد من الزمان، وثلاث مرات بعد العقد الثاني، فيما تضاعف بسبع مرات خلال عشرين سنة.

”

ويتحقق معدل نمو سنوي بنحو ١٠ في المئة على امتداد ثلاثة عقود متتالية، نجحت الصين في صعود سلم التراتبية الاقتصادية لدول العالم بسرعة مذهلة إن لم تكن مخيفة، فتجاوزت دولاً غنية كبرى مثل فرنسا وبريطانيا. واعتباراً من عام ٢٠٠٨ تجاوزت ألمانيا أيضاً، فيما اليابان التي شغلت المركز الثاني منذ عام ١٩٦٨ تركت مكانها للصين منذ عام ٢٠١٠، والتي حلت في هذا المركز بوصفها قوة اقتصادية صاعدة عالمية ومنافسة، ومستوى ناتج داخلي إجمالي بلغ ٥٨٧٨,٦ مليار دولار، أي بعد الولايات المتحدة (١٤٦٦٠,٢ مليار دولار). وفي عام ٢٠١١ قارب هذا الناتج ٧٠٠٠ مليار دولار مقابل ١٥٠٠٠ مليار دولار للولايات المتحدة، فيما لم يتجاوز عند اليابان ٥٨٠٠، وفرنسا

التي اجتاحت العالم الرأسمالي، وجدت هذه النزعة ضالتها أخيراً في تجسيد الشر في التشدد الإسلامي والصين والمهاجرين. فقد جهد الخطاب المحافظ في الغرب الأوروبي-أميري على تهريب أسباب الأزمة المتفاقمة لنموذجه الرأسمالي المعولم في شكل ليبرالي متطرف، إلى الخارج بتصيد أعداء على المقاس. وهكذا وجدنا أنه بعد التشدد الإسلامي الذي صنعتته أجهزة أمنية لمواجهة المد الشيوعي، جاء الدور على الصين ليرمي الغرب عليها أزماته واختلالات نظامه الاقتصادي والاجتماعي. فمثل قميص عثمان، أصبحت الصين ودول الاقتصادات الصاعدة وجهة مناسبة لتصدير هواجس المواطنين ومخاوفهم من مستقبل مجهول وتحريف النقاش حول أزمة الرأسمالية المتوحشة. ولإضفاء صدقية على خطاباتهم، يركز المحافظون الجدد كل جهدهم على إدانة النموذج الصيني من خلال استثمار ذكي لانتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية وحقوق الأقليات الدينية والإثنية والبيئية وكلفة الإنتاج الاجتماعية. على أنه لم يعد هناك إلا القليل ممن تنطلي عليهم تحيزات هؤلاء الأيديولوجية وتجذّدهم لخدمة أجندات المجمع الصناعي - العسكري. فإذا كان من المعقول أن تتجند قوى الرأي العام لفصح الانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة الديكتاتورية والشمولية في مجال حقوق الإنسان، فإن أمر تنفيذ الردع يجب أن يوكل للمؤسسات الدولية المسؤولة، والتي يعلم الجميع أنها فاقدة اليوم للوسائل والقوة اللازمة لردع المنتهكين وملاحقتهم، إلا في حال توافق مصالح القوى الكبرى مع تدخلات مبرمجة، والتي غالباً ما تستهدف وتنشط بجدية عندما يتعلق الأمر بعرقلة صعود قوة جديدة منافسة على الصعيد الدولي مثلما يحدث مع الصين حالياً. وإلا كيف نفسّر دعم القوى نفسها المهيمنة لديكتاتوريات دموية فائقة الشهرة وعلى نحو علني، وفي أحيان كثيرة ضد الرأي العام الداخلي. ولا تنقص الأمثلة في هذا الباب بالنسبة إلى كل من أميركا وفرنسا وبريطانيا مع أنظمة عسكرية وعنصرية مقبنة في أميركا الجنوبية وأفريقيا على سبيل المثال.

بالنسبة إلى المؤلف، لا يبدو من المنطقي أن تطرح المسألة الديمقراطية في الصين من دون مراعاة كثافة سكان بلد شاسع المساحة (خمس سكان العالم على مساحة ٧ في المئة من الأراضي المعمورة في الأرض)، وأهمية الثورة الاجتماعية التي أنجزتها ببعديها المزدوج: التحرر الوطني، والقطيعة مع الرأسمالية، وقبل كل شيء تخلصها من الإرث الاقطاعي بفضل دعم الفلاحين، ما سمح للصين بإرساء نظام جديد يقوم على نوع من الديمقراطية الشعبية وانتهاج سبيل مختلف نحو الحداثة. إلا أنه لا ينكر مع ذلك أن النزعة

٤٤٣ مليار دولار؛ أي بنسبة ١١ في المئة. وبلغت الاحتياطات النقدية للصين رقماً قياسياً عام ٢٠١٠ بنحو ٢٨٤٧ مليار دولار، بنسبة زيادة ١٨,٧ في المئة، مقارنة مع عام ٢٠٠٩. وفي عام ٢٠١٢، تجاوزت ٣٠٠٠ مليار دولار. وتناهد هذه الاحتياطات ثلثي الاحتياطات العالمية؛ ما يعكس الدور الكبير للصينيين في ما وراء البحار في تمويل الاقتصاد وإنتاج الثروات الضخمة، فضلاً عن دورهم السياسي المهم والمتزايد في الخارج. وقد وصفت الجاليات الصينية بـ "القبيلة العالمية" نظراً إلى خطورة ما تؤديه من أدوار القوة السياسية والمالية العالمية. فبفضلها، تمارس الصين اليوم حضورها اللافت، وتترك بصمتها في كل مكان، ما يجعل الدول تضع لها "ألف حساب". وهي كذلك تسهم في تغيير وجه العالم، بل إنها أضحت مؤهلة اليوم لتولي قيادة العالم على جميع الصعد. صحيح أن هيمنتها الأيديولوجية لا تبدو قريبة، ولا نظامها السياسي وغمط حكمها كذلك. لكن، يقول الكاتب، تزايد نفوذها وتأثيرها في الخارج يفرض نهج إصلاحات سياسية بالداخل وتحديث وتطوير بنى السلطة وجعلها متماشية مع المعايير القائمة في مجالات الحكامة والديمقراطية.

هل حانت نهاية الغرب وبدأ العالم القديم يحتضر؟

يقول المؤلف إن العالم القديم الذي يمثله الغرب الأوروبي يشعر بالخوف والقلق وهو يرى نفسه متجاوزاً من طرف العالم الجديد للحداثة. ومع ذلك تقاوم نزعة التمرکز الأوروبي من أجل طرد هذا الخوف في محاولة يائسة لإبعاد شبح الموت من أفق غرب بدأت تظهر عليه منذ مدة طويلة علامات الشيخوخة، إن لم يكن قد دخل فعلاً مرحلة الاحتضار الطويل، قبل أن يسلم "روحه" للعالم الجديد الذي تمثله القوى الصاعدة مثل الصين والهند والبرازيل. فأوروبا فقدت سيطرتها في الغرب منذ تحولت إلى تابع ذليل للولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، وصارت ميدان عمليات الصراع والمجابهة بين القوى العظمى؛ الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باستثناء ما مثّلته حالة ألمانيا النازية من تحدٍ وخروج عن الحالة السائدة قبل سقوطها الكارثي. وزيادة على الفكر الوحيد، تتغذى نزعة التمرکز الغربي من الهواجس الهوياتية داخل أكثر الفضاءات هشاشة على مستوى إدماج الآخر واستيعابه في أوروبا، مثل فرنسا على وجه الخصوص. وتنزع أكثر نحو الشوفينية والانغلاق داخل أطر أيديولوجيا وطنية يمينية ومتطرفة. ومع اشتداد الأزمات المالية والاقتصادية الأخيرة

بعيداً عن الهواجس الاقتصادية والاعتبارات التجارية الصرف، فإنّ أهم ما يميز علاقتنا - عرباً وأفارقة - بالصين، على صعيد النخب والدول، هو نوع من اللامبالاة والتجاهل في ظل استمرار حالة من الفراغ الرهيب على مستوى الفكر الإستراتيجي. إنّ التفكير في الصين، يقول المؤلف، هو اليوم تفكير العالم، إذ لم يعد من الممكن تجاهل ما يجري بهذا البلد العظيم وما تفكر فيه الأمة الصينية وما تخطط له وتفعله، باعتبار ما تمثله التجربة الصينية من آفاق واعدة على صعيد بناء حضارة كونية جديدة، وما تقدمه من دروس ومعان ما أحوجنا لتمثلها بحكم القرب من الدينامية العالمية التي تتجه نحو الشرق كبؤرة كون جديد. ولا يمكن بأي حال من الأحوال الارتكان إلى الأسباب التاريخية والذاتية التي تجعل انخراطنا في الشأن العالمي أمراً دائماً التأجيل، على نحو ما يتصورنا الآخر الغربي كعاجزين عن تفكير العالم والتفكير على نطاق عالمي، بل حتى تولي مهمات التفكير في ما يخصنا على المستوى المحلي.

”

ما يميز علاقتنا - عرباً وأفارقة - بالصين، على صعيد النخب والدول، هو نوع من اللامبالاة والتجاهل في ظل استمرار حالة من الفراغ الرهيب على مستوى الفكر الإستراتيجي

”

صحيح أنّ العالمين العربي والأفريقي لا يزالان بعيدين عن التأثير في مجرى الزمن العالمي بالنظر إلى ثقل التأخر التاريخي الذي تعانيه بلدانهم، وتخلّف بنى هذه البلدان الاجتماعية والاقتصادية واستبداد نظمها السياسية وتصلب التقاليد داخل مجتمعاتها، لكنّ الصين هي الأخرى لم تُبد استعداداً كافياً ولا فعلياً لبناء علاقة شراكة إستراتيجية مع هذين العالمين (ص ٢٢٦). واكتفت حتى الآن بالتركيز على مصالحها الاقتصادية أكثر مع البلدان الغنية بالمواد الأولية ومصادر الطاقة التي هي في أمس الحاجة إليها. فضلاً عن ذلك، أضحت تدعم أنظمة سلطوية على حساب تطلعات الشعوب، متجاوزة حيادها الشكلي وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان، فيما لا تعدو أن تكون بلدان الشرق الأوسط وأفريقيا في الواقع مجرد إكسسوارات لاقتصاد العالم الصيني (ص ٢٢٩)، وهوامش بعيدة وفقيرة. لكن يفترض في الصين أن تتصرف كقوة عظمى مسؤولة عن أفعالها ومدركة للرهانات الإستراتيجية لعلاقاتها الدولية، ومسؤوليتها العالمية في تشييد صرح نظام عالمي جديد يحترم القيم الكونية

السلطوية غالباً ما تركب مزاعم التميّز التاريخي للبلد لشرعنة نفسها والحفاظ على نظام الاستبداد الفردي، وتأييد نظام مركزي لا يزال بعيداً عن الديمقراطية. هذا على الرغم من التقدّم النسبي الذي تحقّق على مستوى الديمقراطية المحلية بفضل اعتماد جهوية متقدمة. ولا يبدو أنّ المؤلف متردّد في كشف خواء الحجة التاريخية التي تلجأ إليها الأنظمة الاستبدادية للالتفاف على المطلب الديمقراطي في بعده الشامل بدعوى التميّز الذاتي وسلوك سبيل مختلف للتقدم الحضاري، وما يترتّب عليه من ضرورة إدانة الانحراف السلطوي للنظام الصيني على غرار ما حصل مع "الاشتراكيات القائمة أو الفعلية" المنهارة بذريعة رفض الديمقراطية الشككية. إمّا مثل هذه الإدانة لا يجب أن تبرّر أيضاً الارتداد على المكاسب المتحقّقة، بتدخل وضغط قوى رجعية وإمبريالية لا تتردد في معاقبة أي نموذج مغاير للتنمية والتقدم غير النموذج الغربي السائد. وبالمقابل، لا تغفل أيضاً عن حقائق قائمة بشأن استفراد الحزب الشيوعي بالحياة السياسية وتمّاهيه مع سلطة الدولة على نحو يهدّد بتجذّر التطلعات الديمقراطية، والتي قد تضع في النهاية كامل النظام على حافة الهاوية، كما حدث مع البيروقراطيات السابقة في الاتحاد السوفياتي وملحقاته في أوروبا الشرقية، ومن ثم، التعرّض لخطر التفتت الداخلي والفوضى الشاملة.

إنّ الرهان على تطور مغاير للصين في اتجاه ديمقراطية "شاملة"، هو أيضاً رهان على دور مفترض لبلد كبير لإرساء دعائم حضارة كونية جديدة لن تكون بديلة فعلاً من الحضارة الغربية المهيمنة من دون أن تتشعب بالمثل الديمقراطي. وإلا، فإنّ خطر الاندحار إلى وضع تغلب فيه السلطوية ويتمكن منه التسلط على الحياة السياسية والعامّة، قد يدخل بلداً كبيراً ومؤثراً إلى دائرة المجهول. فهل تمضي الصين قدماً، بعد استيعاب مكاسب الحضارة الكونية التي يجسدها الغرب، إلى القطع مع ماضيها الإمبراطوري واستبدالها بالماضي، أم أنها ستعود إلى جذورها العريقة ومصدر أخلاقها وتتمسك بحضارتها الألفية وتنزوي في حضارتها الشرقية الألفية؟ هذا سؤال ستجيب عنه فقط الأيام القادمة بالتأكيد.

نحن والصين

لماذا الاهتمام اليوم بالصين؟ وكيف ينظر العرب والأفارقة إلى هذا البلد الكبير ونموذجه في التقدم الاقتصادي والإشعاع الحضاري؟ وأي علاقة يتطلع هؤلاء لبنائها مع الصين، وعلى أي أسس ومعايير؟

- على الرغم من أنه لا يزال محدودًا ولا يمثل أكثر من ٤,٣ في المئة من مجموع التجارة الخارجية - عن زيادة حجم التجارة الصينية مع أفريقيا باثني عشر ضعفًا، من ١٠,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٧ مليارًا عام ٢٠١٠. ولا تزال حصة الصين من التجارة الخارجية الأفريقية متواضعة وتمثل ١٠ و ١١ في المئة من مجموع الواردات والصادرات الأفريقية على التوالي، بينما تظل التبادلات التجارية لأفريقيا مع بقية العالم دائمًا تابعة لأوروبا التي تستحوذ على حصة ٤٠ في المئة تقريبًا، فيما تتراوح حصة الولايات المتحدة في حدود ٧ إلى ٨ في المئة.

وبينما لم تتجاوز الاستثمارات المباشرة للصين في أفريقيا عام ٢٠١٠ نحو ١٢٨٠ مليون دولار، بعدما بلغت ١٣١١ مليونًا عام ٢٠٠٩، وهو ما يمثل أقل من ١,٢ في المئة من مجمل الاستثمارات الخارجية المباشرة، في حين أن الأخيرة سجلت ارتفاعًا مهمًا من ٩١,٨ مليار دولار إلى ١٠٨,٨ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بنسبة زيادة ١٨,٥ في المئة. ينطبق الأمر ذاته على علاقة الصين الاقتصادية بالعالم العربي على الرغم من التقدم النسبي الذي شهدته منذ افتتاح منتدى التعاون الصيني - العربي في القاهرة عام ٢٠٠٤. فالتبادلات التجارية تضاعفت أربع مرات بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠١٠، وقفزت من ٣٦ مليار دولار إلى ١٤٥ مليار دولار، مع أنها لا تمثل سوى ٤,٨ في المئة من الحجم الإجمالي للتجارة الخارجية للصين. في حين يلاحظ أن أهم شركائها في المنطقة هم من الدول المنتجة للنفط، وتأتي في المقدمة السعودية، تليها الإمارات وعمان والعراق والسودان والكويت ومصر وليبيا، فيما تمثل حصة بلدان شمال أفريقيا نسبة متواضعة من إجمالي التبادلات التجارية بين الصين والعالم العربي (١٣ في المئة).

ومع ذلك، لا يعدم المؤلف أملًا في أن ينجح هذا الفضاء المركب الذي تمثله الصين - عالم، في إطلاق مسلسل بناء عالم أفضل ارتكازًا على قيم وآفاق جديدة تضع في الاعتبار ضرورة تجاوز كل عيوب النظام الحالي ونواقصه ومساوئه، بدلًا من الاستسلام لنهج تطوير رأسمالية عالمية على أسس أكثر تسلطية وبعيدة كليًا عن الروح الاشتراكية المعلنه لخط "الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية". ولا شك في أن العرب والأفارقة هم أكثر من سيستفيد من الإسهام بشكل أفضل في صيرورة هذا البناء، واستعادة دورهم الحضاري واستثمار أحسن لمؤهلات شعوب المنطقة ومقدراتها وما تزرخ به بلدانها من موارد طبيعية وحيوية.

الحديثة ويقطع مع أساليب الهيمنة القديمة. لكنها حتى الآن لم تبث إشارات واضحة في هذا الاتجاه، ولا تزال على مستوى سياستها الخارجية أسيرة الممارسات القديمة للقوى الغربية. وكذلك الحال في ميدان التعاون الاقتصادي، إذ تنصرف بنفس أساليب الغرب وأنظمة تمويله في عهد الحرب الباردة. وبينما طوّر الغرب على الأقل منظومته في هذا الباب، مستحدثًا معايير دعم المشاريع التنموية (الدمقرطة واحترام حقوق الإنسان والبيئة)، ووضع آليات صارمة للتتبع والمراقبة في حدود معقولة إلى حد ما، فإن الصين تغمض عينيها عن كل ذلك، مؤثرة نموذج تعاون جنوب- جنوب متحرر من أي شرطية وقائم على شراكة إستراتيجية، يتفق مع نهجها البراغماتي وحيادها الصوري الذي لا يعير أهمية كبيرة لطبيعة النظام السياسي لشريكها الاقتصادي. ولعل هذا ما ينطبق على علاقاتها مع دول ديكتاتورية وتسلطية مثل السودان وإيران وسورية وكوريا الشمالية وقبلها ليبيا. وقد تسببت الثورات التي أطاحت بعض أنظمة المنطقة (تونس ومصر وليبيا حتى الآن) في إرباك واضح لأولويات السياسة الخارجية للصين، بل دفعتها إلى معاداة المسلسل الثوري المتواصل مخافة أن تنتقل العدوى إلى داخلها.

”

أرست الصين إطاراً مؤسسيّاً وقانونيّاً لتمتين صلاتها بالأفارقة والعرب، من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني - الأفريقي ابتداءً من عام ٢٠٠٠

”

لقد اختارت الصين منذ انطلاق الإصلاحات الكبرى لسنوات الثمانينيات نهج سياسة خارجية ودبلوماسية جديدة هاجسها الأساس هو خدمة مصالحها الحيوية وتنفيذ إستراتيجيتها الاقتصادية، برفع كل التحفظات من النوع الأيديولوجي والسياسي في علاقتها التعاونية مع البلدان السائرة في طريق النمو. وابتداءً من تسعينيات القرن الماضي أولت أهمية متزايدة للقارة الأفريقية والعالم العربي لتصرف إستراتيجيتها الجديدة، مستحضرة إلى جانب الاعتبارات الجيوسياسية، ما تحوزه بلدان العالمين من مواد أولية ومصادر الطاقة. ولهذه الغاية، أرست الصين إطاراً مؤسسيّاً وقانونيّاً لتمتين صلاتها بالأفارقة والعرب، من خلال إنشاء منتدى التعاون الصيني - الأفريقي ابتداءً من عام ٢٠٠٠ (عقدت أول دورة في بكين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، والثانية بأديس أبابا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣). وقد أسفر هذا التعاون